

عجلة الحكومة انطلقت وتشريع الضرورة يبدأ منتصف الشهر المتواطئون لتفكيك الدولة السورية صدموا بتماسك الشعب مع جيشه وقيادته

نجحت الحكومة في جلستها الأولى بعد إدخال تعديلات إلى آلية عملها وتمكنت من اتخاذ جملة قرارات أهمها تعيين لجنة الرقابة على المصارف.

هذا التطور على الصعيد الحكومي تصدر قائمة اهتمامات وسائل الإعلام المحلية في حواراتها السياسية أمس.

وفي هذا السياق أكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس إن الحكومة الحالية حاجة للجميع وهذا ما يعطيها القوة حالياً، لافتاً إلى أن رئيس الحكومة تمام سلام أثبت عن كفاءة عالية ما أكسبه ثقة الجميع، كاشفاً عن برنامج خارجي يُعلن عنه قريباً يُحقق انماءً كبيراً في طرابلس.

كما العمل الحكومي كان العمل التشريعي أيضاً محط أنظار الإعلام، حيث تبدأ الدورة العادية لمجلس النواب في الـ 15 من الشهر الجاري، فلفت النائب ميشال موسى إلى أن الجميع متفق على مبدأ تشريع الضرورة، معتبراً أن الخلاف قد يكون حول «حدود الضرورة»، لافتاً إلى وجود العديد من مشاريع واقتراحات القوانين التي نُضجت بعد دراستها في اللجان النيابية، وبالتالي لا بد من إقرارها.

الوضع الاقتصادي كان في دائرة الاهتمام أيضاً، فشرح الخبير الاقتصادي والمالي لويس حبيقة تأثير انخفاض سعر صرف اليورو على الاقتصاد اللبناني بما فيه التبادل التجاري والتصدير وغيره، معتبراً أن التأثير إيجابي على لبنان، حيث سيؤثر كثيراً في حركة الواردات التي ستترجم كلفتها على نحو ملحوظ بما يفيد اقتصادنا الوطني.

وتناولت بعض وسائل الاعلام العالمية ما أثر من ردود حول تصريح مستشار الرئيس الإيراني للشؤون الدينية والأقليات الشيخ علي يونسي بشأن العراق، فأكد الشيخ يونسي أن جمهورية إيران الإسلامية لا تسعى أبداً إلى الإساءة إلى سيادة دول المنطقة واستقلالها أو التدخل في شؤونها الداخلية ولا سيما العراق، موضحاً أن تصريحاته الأخيرة بشأن العراق قد فسرت في شكل خاطئ، موضحاً أن إيران تحترم وحدة أراضي العراق واستقلاله، معتبراً أن تواجد الإرهابيين في العراق وسورية بأنه يشكل تهديداً خطيراً لجميع بلدان المنطقة وأن الإرهاب يضرب اليوم العراق وربما يكون غداً في المملكة العربية السعودية.

وعلى رغم تقدم التطورات الميدانية على الساحة العراقية إلا أنها لم تحجب أظفار شاشات القنوات الفضائية عن الوضع السوري، وفي هذا الإطار أكد وزير الإعلام السوري عمران الزعبي أن المتغيرات تسير لمصلحة الدولة السورية وأن صمودها وثباتها هو الذي يفرض المتغيرات، مشيراً إلى أن الذين تواطؤوا لتفكيك الدولة السورية اصطدموا بجدار صمود الشعب وتماسك مع جيشه وقيادته، معتبراً أن القيادة والحكومة السورية أكثر جرأة وقدرة وتماسكاً وهذا سر من أسرار صمودها، جازماً بأن قرار القيادة السورية والرئيس بشار الأسد هو الأبقى أي جزء من سورية خارج سيادتها بما فيها الجولان المحتل.



القائد الشعب الجيش



تفكر في تغيير مصادر الواردات... وأكد أن «لبنان يستفيد من هذا الإنخفاض لأنه بلد مستورد، وثالث وارداته من أوروبا، من هنا إن تراجع اليورو يحسن المعيشة في لبنان إلى جانب انخفاض سعر برميل النفط».

وعن تقييمه لمشاركة وفد اقتصادي لبناني برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام في مؤتمر شرم الشيخ اليوم، قال حبيقة: «الزيارة إيجابية جداً وتذكر العالم بأن لبنان موجود وعلى الوفد المشارك تشجيع الجانب المصري خصوصاً والعربي عموماً، على الاستثمار في لبنان أو التفكير في الاستثمار فيه، لأن أحداً لم يعد يفكر في لبنان كمركز للاستثمار، وبالتالي على الرئيس تمام سلام أن يعود ويذكر العرب بلبنان ويدعوهم إلى الاستثمار فيه. كما على المسؤولين اللبنانيين طمأننة الخارج إلى وضعية لبنان السلمية لتشجيعهم على الاستثمار، لا التحويل عليهم وتخفيفهم بعودة الاغتيالات وغيرها».



الزعبي لـ «التلفزيون السوري»: صمود سورية يفرض المتغيرات

أكد وزير الإعلام السوري عمران الزعبي أن «المتغيرات تسير لمصلحة الدولة السورية وأن صمودها وثباتها هما اللذان يفرضان المتغيرات، مشيراً إلى أن الذين تواطؤوا وعملوا من أجل تفكيك الدولة السورية اصطدموا بجدار صلب وهو صمود الشعب السوري وتماسكه مع جيشه وقيادته».

وأوضح الزعبي أنه لا يمكن الفصل بين الإرهاب و«المعارضة المعتدلة» التي تروج لها الولايات المتحدة الأميركية، مبيّناً أن الدول التي تتحدث عن محاربة الإرهاب هي التي دعمته وقتلت السوريين.

وأشار وزير الإعلام إلى أن «خطاب المعارضة موجه للخارج وليس للسوريين ولا أرضية ولا مضامين له سوى التحريض على الفتنة والدم وعلى المعارضة الانتقام بان خطابها ولغتها سقطا والمخرج لها هو الحوار بعقل منفتح».

ولفت الزعبي إلى أن «المعارضة تضع شروطاً ليست لها بل هي شروط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحاكم قطر حمد بن خليفة والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وأجهزة استخبارات، مؤكداً أن الحكومة السورية تحاور أي طرف على قاعدة مصلحة سورية وأنه لا أحد يستطيع أن يملئ على الشعب السوري أي شيء».

وأعتبر الزعبي أن «الود بين ائتلاف الدوحة وهيئة التنسيق ظاهري والحوارات بينهما عبارة عن كلام سياسي وعليهم مخاطبة السوريين وليس روبرت فورد والحكومة الفرنسية وأن خطابهم السياسي يجب أن تكون له أرضية ومضامين وهم لم يقدموا اقتراحاً بديلاً».

ولفت إلى أن «ما يميز الدولة منذ بداية الأحداث وحتى الآن أنها تتخاطب السوريين وأن القيادة والحكومة السورية أكثر جرأة وقدرة وتماسكاً وهذا سر من أسرار صمودها».

وأضاف الزعبي: «ذهبنا إلى جنيف تحت عنوان عرض من أجل سورية وهذا لن يتبدل وسنحاور الجميع وستسمع كل من يحمل السلاح على أرضها وسنعمل على بناء الدولة وعلى تخفيف أخطائنا ونفرتنا في كل مجال وفق هذا العنوان ونحن نملك الجرأة الكافية لقول هذا الكلام».

وأكد الزعبي أن سورية غير معنية بأي اجتماع عربي لا تدعى إليه على أرضية قانونية وسياسية وما دامت عضوية سورية محمّدة في الجامعة العربية وبعض العرب ليست لهم علاقات معها فلا محل لهم في المبادرات ولا في الخطابات معها وهذا كلام قطعي ولا أحد يستطيع لعب أي دور مهما كان إذا لم تكن علاقته مع سورية كاملة وتامة، مشيراً إلى أن عدداً من الدول العربية والأجنبية تريد التواصل مع سورية».

وحول ما يقال عن قوات تحالف عربية إسلامية ضد الإرهاب قال الزعبي: «إذا لم يقدموا المساعدة للسوريين والفلسطينيين واللبنانيين ولم يساعدوهم عندما احتاجوهم بل تواطؤوا عليهم وتاريخياً هذه الأنظمة الخليجية تواطأت على الشعب الفلسطيني وقضيته وعلى سورية والمقاومة في لبنان».

وأوضح الزعبي أن «الذين يتكلمون بهذا المنطق تسببوا بقتل السوريين وفعلوا الأمر نفسه في العراق، مبيّناً أن الدول الخليجية متورطة بتمويل الإرهابيين ودعمهم وإن الأردن يديرهم ويعالج جرحاهم».

وأضاف: «النظام الأردني يدرك جيداً أنه لا يستطيع أن يستمر في حياة هائلة أو تعايش أو مساكنة مع التنظيمات الإرهابية».

وأكد الزعبي أن «حكومة حزب العدالة والتنمية التركية لم تتوقف منذ بداية الأحداث في سورية عن تدريب الإرهابيين وإرسالهم إليها، مبيّناً أن الاتفاق الأميركي - التركي لتدريب من يسمنوهم مقاتلين كشف عن الدور التركي ولم يكن حالة ناشئة».

وأعتبر الزعبي أن «رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو ليسا رجلي سياسة وهما أصحاب مشروع بحث إن إنجازات من دون إدراك عواقب وحجم التطور في سورية».

وإذ أشار إلى أهمية أن تأخذ مصر دورها في الأمة العربية، أوضح الزعبي أن «الشعب والجيش في مصر يريدان لها أن تعود لدورها الإقليمي والقومي العربي ولكن السعودية لا تريد ذلك بل تريد أن تبقى تحت وصايتها».

وحول مبادرة مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا بتجميد القتال إذا كان بالمعنى الزعبي: «إن من يحاول إفشال مهمة دي ميستورا هي تصريحات المعارضة التي رفضت المبادرة، لافتاً إلى أن النقاش حول المقترح ما زال مستمراً وهو نقاش مسؤول وأن الدولة السورية واضحة وصريحة عبر الاستماع إلى أفكار دي ميستورا للوصول إلى فكرة واقعية ممكنة التنفيذ وتؤسس لتطوير هذه الجهود».

وأضاف: «إن قرار القيادة السورية والسيد الرئيس بشار الأسد هو الأبقى أي جزء من سورية خارج سيادتها وسلطانها وفرض هيبتها ولو قاتلنا قرناً من الزمن وهذا القرار لا رجعة عنه، فكل سورية كاملة بما فيها الجولان المحتل».

وأكد الزعبي أن «الإكراه هم جزء من الشعب السوري والحديث عن الإدارة الذاتية إذا كان بالمعنى السياسي في إطار الحدود الوطنية للدولة السورية يجري النقاش فيه مع الحكومة وفق القوانين والأنظمة والدستور، مشيراً إلى أن الإكراه يواجهون الإرهاب في المناطق الشمالية مثلما تتم مواجهته في ريف دمشق وحلب ومناطق أخرى وهم جزء من المواجهة مع تنظيم داعش الإرهابي».

وقال الوزير الزعبي: «إن القيادة السورية وقيادة الجيش ووزارة الدفاع قدمت للمقاتلين السوريين الإكراه في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي الكثير وإذا أُنكر أحد ذلك فإبتكاره مردود عليه لأن لدى الدولة السورية ما يثبت ذلك وفكرة الإنكار بذاتها غير أخلاقية وغير موضوعية».



يونسى لـ «العالم»: تصريحاتي الأخيرة بشأن العراق قد فسرت بشكل خاطئ

أكد مستشار الرئيس الإيراني للشؤون الدينية والأقليات الشيخ علي يونسي، أن جمهورية إيران الإسلامية لا تسعى أبداً إلى الإساءة إلى سيادة دول المنطقة واستقلالها أو التدخل في شؤونها الداخلية ولا سيما العراق.

وقال يونسي: «إن تصريحاته الأخيرة بشأن العراق قد فسرت بشكل خاطئ، موضحاً أن جمهورية إيران الإسلامية تحترم وحدة أراضي العراق واستقلاله».

ولفت إلى أن «الاتحاد والانضمام بين بلدان المنطقة التي تعد إيران جزءاً منها هو السبيل لمواجهة التهديدات الخارجية التي تتعرض لها المنطقة».

وأعتبر أن «المنطقة التي تشمل إيران والعراق وأفغانستان وآسيا الوسطى والقوقاز وبلدان الخليج الفارسي هي في الواقع تمتاز بكيانها واحدة من الناحية الثقافية والتاريخية والحضارية، وأن مواجهة التهديدات الخارجية لهذه المنطقة تتم عبر الاتحاد والتنسيق بين شعوبها ودولها».

وقال: «نحن انما ندافع عن المنطقة والحدود السياسية لدولها هي حدود شرعية وقانونية، ونحترم سيادة واستقلال جميع الدول، ولا نفكر بالتدخل في شؤونها».

ولدى رده على سؤال حول قلق بعض دول المنطقة من المساعدات الإيرانية التي تقدمها للعراق، والإدعاء بأن هذه المعونة ستتحول إلى توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة، أجاب: «إن بعض دول المنطقة أطلقت هذا التعبير الجديد للتحذير من إيران بدلاً من الكيان «الإسرائيلي» الذي يمتلك القبلة الذرية ويوسع من احتلاله وينشر الإرهاب في المنطقة، مشيراً إلى أن قلقهم هذا نابع من استقرار الأمن في إيران واستعداد الجمهورية الإسلامية لتقديم المساعدة لجميع دول المنطقة».

وأكد مستشار الرئيس الإيراني، «أننا البلد الوحيد الذي استطاع تحمل الحرب المفروضة عليه وكسب الجولان لمصلحته، فيما وقتت جميع دول المنطقة إلى جانب صدام حسين».

وحول الضجة التي أثارها وسائل الاعلام حول تصريحات سابقة له عن العلاقات بين إيران والعراق والوحدة والتعاون المشترك بين البلدين، قال الشيخ يونسي: «إن ما يجمع بين البلدين هو وحدة الثقافة والتاريخ والحضارة وليس فقط بين إيران والعراق، وإنما بين إيران وأفغانستان، وإيران وأذربيجان، وإيران ودول الخليج الفارسي، مضيفاً: «دول المنطقة قادرة من خلال الاتحاد والتقارب مع بعضها البعض والتعاون على مواجهة مطامع الدول الأجنبية في المنطقة»، نافياً أن يكون لدى إيران أية أطماع على حدود باقي الدول.

وبيّن أن «هذا هو بالضبط ما قلته سابقاً من أن الامبراطوريات السابقة في المنطقة لن تعود، لا الفارسية ولا العربية ولا العثمانية، لكن ما يمكن أن يحل محل الامبراطوريات السابقة التعاون الثقافي والاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة».

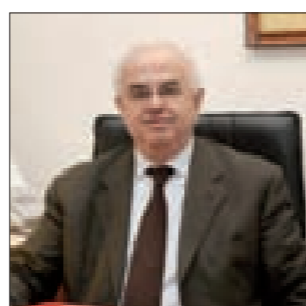
وأكد أن هناك «انسجاماً ثقافياً ودينيًا وثيقاً بين إيران والعراق، ويجب على الدول كآذربيجان ودول الخليج الفارسي وآسيا الوسطى وأفغانستان وطاجيكستان وشبه القارة، الاستفادة من أوجه التشابه الثقافي والوحدة التاريخية والحضارية بينهم، من أجل تطوير دول المنطقة والحفاظ على الوحدة ومواجهة الإعداء».

وأعتبر تواجد الإرهابيين في العراق وسورية، بأنه يشكل تهديداً خطيراً لجميع بلدان المنطقة، وأكد أن «الإرهاب يضرب اليوم العراق وربما يكون غداً في المملكة العربية السعودية».

وتابع: «اليوم العراق وسورية يكافحان الإرهاب لوحدهما، وإذا لم يتم القضاء على هذا الشر اليوم فمن المؤكد سيمصّب جميع دول المنطقة».

ولفت إلى أن «الشعب العراقي يقاتل تنظيم داعش الإرهابي، وأن المساعدة الإيرانية تقتصر فقط على تقديم المشورة له، وإذا كان بحاجة إلى السلاح حينما يتقاسم الآخرون عن تزويده، فإن الجمهورية الإسلامية مستعدة لتزويده به».

وأكد الشيخ يونسي أن «الدول الإقليمية والغربية تدعي أنها تنوي مساعدة العراق ولكنها لا تفعل شيئاً، غير أن الجمهورية الإسلامية سارعت إلى تقديم المساعدة الاستشارية وأعربت عن استعدادها لتقديم الدعم التسليحي الجزئي فيما إذا طلب به العراق».

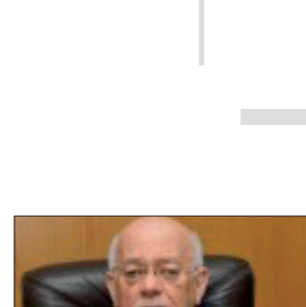


حبيقة لـ «المركزية»: انخفاض اليورو إيجابي والإفادة منه بتطوير الإنتاج

شرح الخبير الاقتصادي والمالي لويس حبيقة تأثير انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار للمرة الأولى منذ كانون الثاني 2003 على الاقتصاد اللبناني بما فيه التبادل التجاري والتصدير وغيره، وقال: «التأثير إيجابي على لبنان، حيث سيؤثر كثيراً في حركة الواردات التي ستترجم كلفتها على نحو ملحوظ، بما يفيد اقتصادنا الوطني. أما بالنسبة إلى الصادرات فلن تتلقت تأثيراً لافتاً، لأن صادراتنا بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي الذي سجل ارتفاعاً في الأيام الأخيرة، ما يؤثر سلباً على الصادرات».

ولم يغفل الإشارة إلى «إفادة لبنان من انخفاض سعر برميل النفط، وليس اليورو فحسب، ما أدى إلى تراجع معدل الواردات بنسبة أكبر».

وعن كيفية الإفادة من انخفاض سعر صرف اليورو، فحدها حبيقة به تطوير الإنتاج اللبناني وعدم التعمير كثيراً على الواردات وزيادتها من أوروبا حالياً، لكنه أضاف: نعيش في ظروف متقلبة ولا أحد يعلم كيف تتطور الأمور، فقد يعود اليورو إلى الارتفاع مجدداً بعد شهر ليلغ 1.3 دولار، لذلك من الأفضل ترك الأمور في مسارها الطبيعي كما هي اليوم، في انتظار توافر استقرار أكبر في الأسواق النقدية، عندما



درباس لـ «النشرة»: الحكومة الحالية حاجة للجميع ما يعطيها القوة حالياً

أثنى وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس على مساعي الوزير السابق فيصل كرامي لعقد لقاءات تشاورية تمهّد لمصالحة شاملة بين أهل طرابلس وبالتحديد بين أهل جبل محسن وباب التبانة، معتبراً أن عمله في هذا الإطار «جيد ومبارك ودليل مساهم على معدن أهالي المدينة الذين يمتصون كل الأسى الذي يأتهم من الخارج».

ورجّح درباس أن تكون جولات الاقتتال الـ 20 المسابقة التي شهدتها المدينة ولّت إلى غير رجعة، باعتبار أن أوراق اللاعبين السياسيين بآمن المدينة انكشفت بعدما باتت كلفتها أكثر من فوائدها، وقال: «هم أدخلوا طرابلس في حالة لا تشبهها، لكن المجتمع العزل السلمي الطرابلسي صمد بوجه مسلحيهم ومارببيهم».

وتطرق درباس إلى موضوع انماء طرابلس بعدما كان قد لوح بوقت سابق بمقاطعة جلسات الحكومة في حال لم يعط ملك انماء المدينة أولوية على ما عداه من ملفات، كاشفاً عن برنامج خارجي يُعلن عنه قريباً يحقق انماءً كبيراً في طرابلس.

وقال درباس: «نحن موعودون أن يتم خلال أسبوع أو اثنين على أبعد تقدير تعيين مجلس إدارة للمنطقة الخاصة، كما ننتظر أن تنتهي في شهر حزيران المقبل دراسة سلك الحديد»، ولفت إلى أن العراب المنتظر إنشاؤه في المدينة سيسهل المرور في شارع التل ويعدد للوسط التجاري حيويته»، وأشار إلى أن هناك أيضاً حزمة مشاريع موجودة في أدرج مجلس الانماء والاعمار تعمل على ملاحقتها تباعاً».

وفي الملف الحكومي، اعتبر أن الحكومة الحالية حاجة للجميع وهذا ما يعطيها القوة حالياً، ولكن وفي حال قرر فريق من الفرقاء التفرّط بها فهي ستداعى من دون مقدمات تماماً كما الوضع اللبناني برمته».

ولفت إلى أن رئيس الحكومة تمام سلام يلعب بجداره وأثبت عن كفاءة عالية ما أكسبه ثقة الجميع، الذين باتوا مقتنعين بأن لا بديل عنه حالياً، وأعرب درباس عن أسفه ل«رضوخ فرقاء الداخل لفكرة أن الخارج يُقر عنهم بموضوع الانتخابات الرئاسية، علماً أن هذا الخارج أصلاً لا يضع لبنان على سلم أولوياته»، وقال: «هناك محطات خارجية مرتقبة لا بد أن تترك أثراً إيجابياً على الملف الرئاسي وبالتحديد الانتخابات «الإسرائيلية» والمفاوضات النووية».

وتناول ملف اللاجئين السوريين، مشدداً على أن لا أحد قادراً أن يفرض على اللبنانيين توطئتهم طالما هناك قرار وطني جامع برفض ذلك، وقال: «على رغم ذلك فالحدز يبقى واجباً ونحن لا نزال ساترين بتطبيق الخطة المتفق عليها بالتعاون مع النازحين الجدد وحتى مع أولئك المتواجدين في لبنان منذ اندلاع الأزمة»، وأشار درباس إلى أن ما يحكى عن تفكيك مخيمات النازحين في عرسال لا يزال باطرا الدعاية أكثر منه باطرا الخطوات العملية».



موسى لـ «أخبار اليوم»: الجميع متفق على مبدأ تشريع الضرورة

لقت عضو كتلة التحرير والتنمية النائب ميشال موسى إلى أن الثلاثاء 17 الجاري تبدأ الدورة العادية لمجلس النواب وبالتالي تصبح الأمور أمام التشريع، الأمر الذي لم يكن متوقفاً في الفترة السابقة لعدم فتح دورة استثنائية، أسفاً لكون ظروف الحكومة لم تسمح لتواصل التشريع بين عقدين عاميين.

وأشار موسى إلى أن الجميع متفق على مبدأ «تشريع الضرورة»، معتبراً أن الخلاف قد يكون حول «حدود الضرورة»، لافتاً إلى وجود العديد من مشاريع واقتراحات القوانين التي نُضجت بعد دراستها في اللجان النيابية، وبالتالي لا بد من إقرارها.

ورداً على سؤال، اعتبر موسى أن الخيار في تحديد هذه المواضيع يعود إلى رئيس المجلس نبيه بري وهيئة مكتب المجلس من خلال وضع جدول الأعمال.

وسئل: هل عودة ملف سلسلة الرتب والرواتب إلى الواجهة هو بهدف تطيير الجلسة التشريعية، أجاب: «اللجان النيابية المشتركة التي دعا بري إلى جلستها لها قبل ظهر الثلاثاء 17 الجاري لمتابعة ودرس ما تم التوصل إليه، ستحدد مدى النضج لهذا الملف، متوقفاً أن الأمور هي أقرب إلى الإقرار وبالتالي هيئة المكتب تحدد ما إذا كانت السلسلة ستدرج على جدول الأعمال»، وأضاف: «لكن كل الأطراف تجمع على أن السلسلة من البنود الضرورية».

وعما إذا كان الرئيس بري يجري الاتصالات مع الأطراف الراضية للتشريع من أجل تأمين ميثاقية الجلسة، أشار موسى إلى أن بري يفهم بالالزام، مذكراً أنه في الفترة السابقة حصلت جلسات تشريعية تحت عنوان «الضرورية»، في ظل الفراغ القائم.

وختم مكرّراً أن الخلاف قد يكون حول ما هو ضروري وما هو غير ضروري، لكن لا اعتقد أن أحداً يعارض في شكل مطلق عقد الجلسة.